



(الرياض) نستعرض جوانب حيوية عن أهميتها ومستقبلها (1-أ)

## د. الإضيان: التركيز المباشر على الإنتاج الزراعي "للتور العضوية" يعزز فرص نفاذ المنتج السعودي للأسواق الخارجية

الرياض-رياض الخمين:

طالب باحث متخصص بأن يتم التركيز على إنتاج التور المزروعة عضويا والتي يتم تصديرها خارجيا حيث إن تلك التور تستطيع نفاذ الأسواق العالمية بدرجة أفضل من التور التقليدية إذا ما تم الاهتمام بالخدمات التسويقية بشكل عام والإعلامية بشكل خاص.

وتناول الأستاذ الدكتور خالد بن ناصر الرضيان رئيس قسم إنتاج النبات ووقايته كلية الزراعة والطب البيطري جامعة القصيم في حديثه ل(الرياض) جوانب عديدة عن الزراعة العضوية حيث استهل حديثه بقوله: الزراعة العضوية هي نظام زراعي يهدف إلى التنمية المستدامة حيث يعتمد على استخدام المواد الطبيعية في الزراعة بدلا من الأسمدة الكيماكية والمبيدات وهرمونات النمو كما لا يسمح فيه باستخدام السلالات والكائنات المحورة وراثيا وكذلك الإشعاع المؤين والمواد الحافظة في عمليات التصنيع والإعداد أو التغليف، وأي مواد لها تأثير ضار على صحة الإنسان والبيئة وبالتالي تصل المواد الغذائية إلى المستهلك بحالتها الطبيعية. وهذا النظام من الزراعة يجب أن يراقب تحت نظام توجيهي وتفتيش متفق عليه، تحكمه قواعد وأسس وضعت لتوضح كيف يتم الإنتاج العضوي. من أجل أن يفي بمتطلبات المستهلك من الغذاء الصحي الآمن الخالي من مبيدات الحشرات الثقيلة والمبيدات، أو ميكروبات ضارة على صحة الإنسان. وأيضا تعتبر الزراعة العضوية أحد وسائل الوقاية المبتعة لتقليل التلوث البيئي والمحافظة على الفرد والمجتمع بدول المتقدمة، كما أن المنتجات العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر أحد ركائز الوقاية الصحية والمحافظة على البيئة في الدول المتقدمة.

وأردف في حديثه: وبذلك فإن المنتج الذي سوف يتم تسويقه حليا أو تصديره تحت اسم (منتج عضوي) لا بد أن يخضع

للقواعد المنظمة لإنتاج وتداول المنتجات العضوية، والتي تتماشى مع المعايير الأساسية التي وضعها الاتحاد الدولي لمنظمات الزراعة العضوية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (IFOAM) والقواعد الأوروبية (٢٠٠٧/٨٢٤/ EU). وفي المملكة العربية السعودية اصدرت وزارة الزراعة في هذا العام (١٤٣٠ هـ) "معايير وضوابط نشاط الزراعة العضوية في المملكة" والتي يجب أن يتبعها كل القائمين بعمليات الإنتاج والتجهيز والتداول للمنتجات العضوية في المملكة، والتي تلبي متطلبات الأسواق المحلية وأيضا أسواق التصدير الخارجية.

وتابع قائلا: شهدت المملكة السنوات الخمس الماضية تطوراً أساسياً في الزراعة

تم إنشاء إدارة خاصة للزراعة العضوية في وزارة الزراعة للتهوض بالزراعة العضوية ومنتجاتها وكل ما من شأنه تطويرها حيث تقوم بالمهام التالية: رسم ومراجعة أنظمة وتشريعات وسياسات الزراعة العضوية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالوزارة. وكذلك مراجعة وتحديث معايير

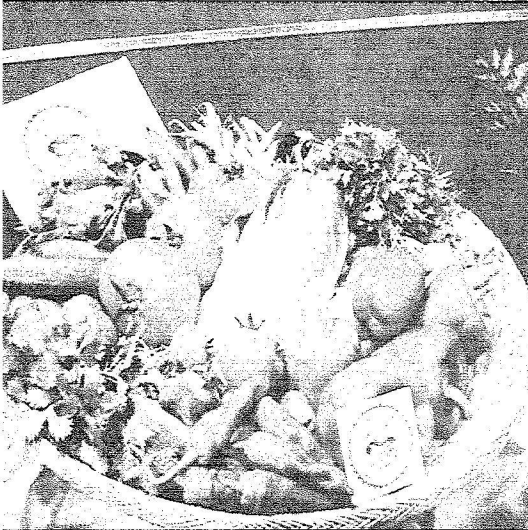
وضوابط نشاط الزراعة العضوية في المملكة وأيضا اعتماد شركات التوفيق الخاصة (المحلية والأجنبية) وفقا لمعايير وضوابط نشاط الزراعة العضوية في المملكة إلى جانب استقبال ودراسة طلبات



د.عبد الرضيان

تصدير واستيراد مواد ومنتجات الزراعة العضوية وإصدار التوفيق المناسبة لإصدار تراخيص التصدير والاستيراد، لجهات الاختصاص بالوزارة. ومن مهامها كذلك استقبال ودراسة طلبات التصنيع الخاصة بمنتجات الزراعة العضوية واعطاء الرأي الفني والتوصيات المناسبة

للك. بالتنسيق مع جهات الاختصاص بالوزارة. والعمل على توفير قاعدة بيانات لنشاط الزراعة العضوية والمشاركة في إعداد برامج الأنشطة الترويجية للزراعة العضوية بالتنسيق مع الجهات ذات



المنتج السعودي العضوي

العلاقة بالوزارة. و دعم وتمويل المزارعين العضويين وفق الضوابط والأنظمة المعتمدة بالوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بالوزارة خاصة إدارة الخدمات الزراعية. والتنسيق مع الجمعية السعودية للزراعة العضوية والجهات المعنية ذات العلاقة في مايتعلق بالزراعة العضوية .

وتابع حديثه لـ(الرياض) وأيضاً من نتائج مشروع الزراعة العضوية في المملكة تحويل مركز الأبحاث والتطوير الزراعي في عنيزة - في منطقة القصيم- في عام ٢٠٠٦م إلى مركز متخصص في الزراعة العضوية لذا يعتبر أول مركز للزراعة العضوية من بين مراكز الأبحاث والتطوير الزراعي في منطقة الخليج العربي بأسرها.

ومن نتائج مشروع الزراعة العضوية في المملكة صدور قرار مجلس الوزراء السعودي في عام ١٤٢٩هـ بتأسيس الجمعية السعودية للزراعة العضوية لتعمل جنباً إلى جنب مع وزارة الزراعة وبيان الله تعالى سوف تكون هذه الجهود ملموسة لبناء الثقة بين المنتج والمستهلك. وأن ما يبحث على النفاؤل لنجاح هذه الجهود بمشيشة الله اهتمام خادم الحرمين الشريفين سمو ولي عهده وسمو وزير الشؤون البلدية والقروية حفظهم الله بهذا النشاط الحيوي ودعمهم للجمعية بمبلغ ١٨ مليون ريال مما سيساهم في سرعة تأسيس الجمعية وبدء نشاطها قريباً بإذن الله.

وأبان أن من نتائج مشروع الزراعة العضوية في المملكة صدور "معايير وضوابط نشاط الزراعة العضوية بالمملكة العربية السعودية" من وزارة الزراعة في تاريخ ١٦/٤/١٤٢٠ هـ من أجل تعزيز إنتاج وتصنيع وتجارة الأغذية العضوية بالمملكة وأيضاً من أجل حماية الأشخاص العاملين في مجالات الزراعة العضوية من الغش وتساهم في دعم وتوفير المعروض من المنتجات العضوية ومخلائها مما يؤدي إلى تقوية القطاع الزراعي العضوي بالمملكة. وزاد في حديثه: تم تصميم شعار وطني سعودي للمنتجات العضوية لاستخدامه كأداة تسويقية للأشخاص العاملين بالزراعة العضوية وأيضاً كوسيلة مساعدة للمستهلكين لتمييز المنتجات العضوية عن غيرها من المنتجات الغذائية . وقد بدأت أول الشركات الزراعية في المملكة بتحويل جزء من إنتاجها إلى منتجات عضوية عام ٢٠٠٠ م وبعدها تتابعت العديد من الشركات والمزارعين في مناطق مختلفة من المملكة في عملية التحول إلى الزراعة العضوية ، وحالياً تبلغ مساحة الأراضي المزروعة عضوياً بالمملكة ٢٢٢١٥ هكتار ، منها ١٥٩٠٤ هكتار تحت التحول المساحة الباقية ٦٦٢٩ هكتار تحت الزراعة العضوية المؤقتة (٢٠٠٧م) وهذه المساحة تمثل حوالي ٢٪ من مساحة الأراضي الزراعية بالمملكة (وزارة الزراعة، ٢٠٠٧م). وتعتبر مناطق الرياض والقصيم والجوف أكبر المناطق التي بها زراعة عضوية في المملكة ، في حين أن مناطق مكة المكرمة وتبوك والحدود الشمالية والباحة ليس بها زراعة عضوية مؤتقة حتى الآن. مع العلم أنه يوجد الآن في مناطق المملكة المختلفة العديد من المزارعين المهتمين في الزراعة العضوية الذين يطلقون الزراعة الطبيعية القريبة من الزراعة العضوية ولكن معظم إنتاجهم للاستهلاك العائلي وهدايا للأقارب والأصدقاء وعاود القول : ومن المقترض أن تستفيد المملكة من زراياها العديدة في إنتاج التمور حيث إن التمور العضوية تستطيع النفاذ للأسواق العالمية بدرجة أفضل من التمور التقليدية إذا ما تم الاهتمام بالخدمات التسويقية بشكل عام والإعلامية بشكل خاص.